العدالة الانتقالية...
الإشكالات والفرص في الواقع الليبي

د. رجب عمر العاتي*

الملخص:

يناقش موضوع البحث العدالة الانتقالية في الواقع الليبي خلال فترة 17 فبراير 2011 م منعطفاً إلى توضيح إشكالات سوء التدبير السياسي والفرص الضائعة للم الشمل والتضامن الاجتماعي، كما يكشف البحث حقيقة الفساد الإداري والسياسي في هذه الفترة مع معرفة مراحل جبر الضرر، وهل هناك بناء للثقة السياسية بين الشعب والحكومات الانتقالية المتعاقبة في هذه المرحلة، أم أن الفساد والإفلات من العقاب والإقصاء والتشفي لا زال موجوداً في ظل هشاشة الانتخابات التشريعية التي قلصت عدد المشاركين، وعزل سياسي غير منضبط مفاهيميًا، مع عدم وجود ضوابط تحمي الإنفاق من ميزانية الدولة وغياب بناء جهاز للجيش والشرطة، على الرغم من أن ليبيا لها موارد مادية متعددة وإمكانيات ثقافية ودينية متجانسة، وعدد سكان بسيط يمكنها من تجاوز هذه الخلافات بيسر وسهولة هذه الإشكالات انعكست على مفهوم العدالة الانتقالية وأخّرت عملية التحول الديمقراطي.

مقدمـــــة:

تكتسي العدالة الانتقالية (Transitional Justice) فيما بعد الثورات العربية أهمية بالغة إذ من خلالها يتم جبر الضرر للأفراد اللذين لحقت بهم انتهاكات في دمائهم وأعراضهم وأموالهم وعند تجريم هذه السلوكيات العدوانية دستوريًا وقانونيًا، يتم تفعيل سيادة القانون بترسيخ المحاكمات العادلة التي تدعم الثقة بين المواطنين

*- محاضر بقسم العلوم السياسية/ كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية.

والدولة، وبها يرد الاعتبار لكرامة المتضررين عن طريق التعويض المادي للأفراد والجماعات، فضلاً على الاعتذار الرسمي وإعلان يوم رسمي للذكرى، مع تفعيل قيم رد الاعتبار الذي يؤسس لقيم العدالة؛ ويمهد للتحول الديمقراطي ويحد من روح الانتقام والثأر والكيدية وتصفية الحسابات، فالمنصفون والوطنيون يفضلون بناء دولة القانون بإتباع الأصول القانونية في المحاكمات العادلة للمتهمين؛ وذلك عن طريق توفير ضمانات دستورية وقانونية ملزمة، بهذه الإلزامية تسود ثقافة حقوق الإنسان؛ ويعزز الوعي القانوني، وتدين عامة الناس السلوك الإجرامي، وحتى لا يفعل المتضررون أفعال مرتكبي الجرائم السابقة من أعمال انتقامية وعدائية.

بناء على ذلك، يجب تفعيل مبدئي المساءلة والمحاسبة حتى تعم المصارحة والمكاشفة ويتم ملامسة الشفافية وآلية الحكم الرشيد، التي توفر السلم وتؤمن عملية احترام الحقوق والحريات في ظل إعادة الكرامة للضحايا بتعويضهم وإعادة بناء الثقة وخصوصًا فيما يتعلق بالقضايا السياسية والقانونية. مع ملاحقة جرائم الفساد المالي والإداري في ظل مراحل بداية نشأة الثورة لأنها تسهم في تعطيل التنمية وتعرقل شعارات التغيير الإصلاحية التي تطمح في البديل الأصلح والأنسب في عملية التحول الديمقراطي.

وفقًا للمعطيات السابقة، فإن العمل الإصلاحي الدستوري والمؤسسي والسلوكي للفرد يتطلب إرادة سياسية وتعاون مؤسسي ومجتمعي يجبر آلام الضحايا والمتضررين بما يتفق مع مصالحهم ومصالح الوطن لا مصلحة الحكومة. هذه الأعمال تجعل المجتمع ينتقل من حالة العنف والنزاع والخلاف إلي حالة الأمن والاستقرار، وتحكيم سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، حتى تتكشف الحقيقة، وتتوحد الذاكرة الوطنية.

أهمية الموضوع:

يتم تناوله من عدة نواحي وهي: أولاً من الناحية الإنسانية، وتعتبر العدالة الانتقالية في هذا السياق استحقاقًا مرحليًا يتضمن في داخله المصالحة الوطنية بين الليبيين في الداخل والخارج لزيادة فاعلية الثقة السياسية بين أبناء الوطن الواحد والمشاركة السياسية والتي بها ومن خلالها يتم صياغة العقد السياسي "الدستور" الذي يمهد لتحقيق السلم الاجتماعي والطمأنينة والأمن أما من ناحية الثقافة السياسية ففيها نتبين الوعي الثقافي للمجتمع بمعرفة مدى الفاعلية في المشاركة السياسية؛ وقبول الرأي الآخر المخالف، ومدى الوعي باحترام وصون المال العام. أما أن ثقافة المجتمع لا زالت ترضخ في تقديم ثقافة الانفعال على الفعل، والارتجال على التخطيط العقلاني المدروس، والولاء على الكفاءة، والتساهل والتسيب في ممارسة السلطة على تحديد المسؤولية، وتبادل العواطف الجياشة بين الشعب وزعيمه على تطوير روح المحاسبية والمساءلة العقلانية. (غليون، 2007، ص13) هذه السلوكيات السلبية ستنعكس على نشوء ثقافة المشاركة السياسية والمسؤولية والشفافية والحكم الرشيد والحوار البناء والتنمية والعدالة الانتقالية.

الإشكالية البحثية:

كيف يتم تفعيل مفهوم الثقة السياسية بين أبناء المجتمع والسلطات العامة في مرحلة العدالة الانتقالية حتى لا تتجدد انتهاكات حقوق الإنسان؟

الفرضية البحثية:

من الممكن تصور منطلقات للعدالة الانتقالية في جانبها الداخلي والخارجي في هذا السياق، ففي الجانب الداخلي تستمد العدالة الانتقالية منطلقها من مجموعة من المفاهيم كالمصالحة والحوار والمكاشفة والإنصاف وإحقاق الحق وبناء المؤسسات

والتداول السلمي للسلطة وجبر الضرر... (ابن الهمام، 2003، ص208)، في حين خارجيًا يتناول المشترك الإنساني كمنطلق ويبدو أن كل ما يعزز مبادئ الثقافة الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان والعدالة والتجارب المختلفة والمتنوعة والمتعددة للدول، وما تلتزم به من معايير دولية للعدالة يعتبر مشترك إنساني؛ فضلاً على طرق بناء أنظمة قانونية وقضائية وأمنية وإدارية جديدة لمنع تكرار ما حصل وكل ما يساند ويدعم ذلك المشترك ويساهم في التوعية الحقوقية والقانونية والأخلاقية التي تهيئ حكم القانون (شعبان، 2013، 127، 128).

بناء على ذلك فإن فرضية البحث كانت على النحو الآتي: (كلما تم تشجيع مفهوم المشاركة السياسية والحوار السياسي داخليًا وخارجًا في الوسط الاجتماعي الليبي كلما اقتربنا من تحقيق مفهوم الثقة السياسية بين أبناء الوطن الواحد وتم ضبط مفهومي الارتباط الوظيفي السياسي والارتباط الإيديولوجي الذي يحدد معالم العزل السياسي ويزيد من انتشار الثقافة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الذي يمهد لتحقيق مفهوم العدالة الانتقالية وييسر التحول الديمقراطي) من خلال هذه الفرضية نستنبط التعريفات الإجرائية التي ساعدت الباحث في تحديد وضبط مفاهيمه واصطلاحاته في متن البحث.

انطلاقًا من أن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومفهوم التعايش السلمي هي قيم عليا يقاس بموجبها تقدم أي مجتمع وهذا يفترض علاقة جديدة في الواقع الليبي بين الحاكم والمحكوم عن طريق اختيار الحاكم دوريًا "تداول السلطة "مع تأكيد وضبط مفهوم فصل السلطات حتى لا تطغى سلطة على أخرى وهذا يتم بدعم مبدأ استقلال القضاء الذي يحافظ على قيم العدالة؛ ويؤكد مبدأ سيادة القانون ومبدأ المساواة

والمواطنة الذي يكشف الحقيقة ويبني دولة القانون ويحد من التسلط وسوء استخدام السلطة والنفوذ.عليه فإن التعريفات الإجرائية كانت على النحو الآتي:

1- مفهوم المشاركة السياسية: هو أحد دعائم التحول الديمقراطي في مرحلة العدالة الانتقالية وهو يعني "إشراك ومساهمة كل فرد بلغ سن 18 من أفراد المجتمع في الحياة السياسية طوعاً لاختيار شاغلي المناصب العامة على مستوى حكومي أو محلى، أو تقرير وإدارة السياسات العامة" (كمال المنوفي، 1984، ص70) هذا المعنى يحتاج إلي تشجيع إعلامي ودستوري وقانوني وسياسي حتى لا يمتنع أبناء الوطن من التصويت في انتخاب أعضاء السلطة التشريعية أو في عملية اختيار رئيس الدولة وما في حكمه ومقامه من سلطة تنفيذية. إلا أن هذا البحث يبين أن عملية المشاركة السياسية لا تتحدد بالأرقام الكمية في التصويت فقط بل أن الجانب الكيفي يبين أثار العزوف عن التصويت؛ ومؤشرات التشجيع وعدم التشجيع من الجهات الرسمية ومدى استيعاب ثقافة المجتمع واستعدادها للمشاركة السياسية،التي تنعكس على فاعلية مفهوم العدالة الانتقالية. وهناك مؤشرات عدة تشجع المشاركة السياسية التي تدعم وتساند العدالة من بينها:

أ- الحوار السياسي المجتمعي: يرتبط بالمسؤولية الوطنية وهو من دعائم تشجيع المشاركة السياسية التي تنطلق من وسط الناس والنخب الثقافية ودعاة الإصلاح...، البعيدة عن التشفي وتصفية الحسابات وتبني ثقافة أحادية التفكير والإقصاء والولاء الأعمى للجهوية والقبلية والحزبية التي تؤدي للصراع. وفي هذا البحث يعتبر الحوار السياسي أمر حاسم في ميدان تحديد علاقة المجتمع الليبي فيما بينه وبينه وبين الحاكم لأن به يتم الحفاظ على المكون الاجتماعي والوحدة الوطنية والموارد المادية والبشرية، ويساعد على التعرف على الآراء المطروحة وأسباب طرحها وبيان الحجة

بين الأطراف المتحاورة، إضافة إلي أنه يحد من هدر الإمكانيات والـزمن، ويـصنع المواطنة الواعية، ويشجع التنمية ويرسخ مفهوم الديمقراطية، وينمي الانتماء للـوطن، ويوازن بين الحقوق والواجبات ويمهد لتأسيس جهاز أمني يحمي أمن البلاد والعبـاد ويرفع نسبة المشاركة السياسية ويدعم مفهوم العدالة الانتقالية.

ب- الثقة السياسية: تتقيد في سياق هذا البحث بالمناخ السياسي الـذي يبـين عمليـة التحول من مرحلة شمولية استبدادية إلي مرحلة انتقالية تحاول ترسـيخ قـيم العدالـة والمساواة وإحقاق الحق وتساعد على بناء المؤسسات الديمقراطية، وتفعيل الحوار بين السلطة الحاكمة والشعب والسلطة والمعارضة القائمة على الشرعية الدستورية؛ عليـه يتحتم على المواطن فهم ومعرفة الشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمـع علـى المستوى المحلى والوطني فضلاً عن الوعي بمشروع وبرنامج الشخصية التـي تـم انتخابها من أجل تطبيق هذه البرنامج، ويبين هذا البحـث مـستوي الأداء المؤسـسي المتدني لعمل السلطة التشريعية والتنفيذية المتمثل في عجزها في صنع سياسات عامة تعالج المشاكل الداخلية التي تلبي حاجيات ومطالب وقضايا المواطن، بالتالي انعكـس هذا العجز على زيادة تآكل الثقة السياسية في ظل الغياب الأمني وروح الفريق الواحد في الخطط والتصريحات وازدياد تفشي الفساد المالي والإفلات من المساءلة والعقاب الذي هدد ترسيخ مفهوم العدالة الانتقالية.

المنهج البحثي:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناول دراسة الأحداث الراهنة في الواقع الليبي والظواهر والممارسات السلوكية الموجودة والمتاحة للبحـث وصـفاً وتحليلاً وهي تساعد الباحث علي الاقتراب منها وفهم ومعرفـة مقاصـدها ومعانيهـا ووسائلها وغاياتها.

المدخل البحثي:

يتناول هذا البحث المدخل الثقافي الذي المتعلق بثقافة المجتمع الليبي المرتبط بمرجعيته الدينية، وبقيمه العرفية والفكرية، ومعالم الأحداث التي فرضت توجهات وسلوكيات الأفراد في البيئة المعاشة ما قبل 17 فبراير وما بعدها.

أهداف البحث:

يهدف البحث منذ استهلاله إلي توضيح منظومة بناء مفهوم العدالة ومراحل مقومات إعادة النهوض في الواقع الليبي وذلك عن طريق تفعيل مفهوم الثقة السياسية بين المواطنين فيما بينهم وبينهم وبين السلطات العامة حتى لا تتكرر المظالم السابقة من جديد، كما يهدف البحث إلي توضيح الإشكالات التي تعيق تطبيق العدالة الانتقالية كالتوسع في تطبيق مفهوم العزل السياسي على كل من عمل مع النظام السابق دون تمييز بمن ارتبط به سياسيًا في الوظيفة ومن ارتبط به إيديولوجيًا. إضافة إلي تبيان مؤشرات العزوف عن الانتخابات التشريعية وأثرها على مفهوم الشرعية والعدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي؛ في ظل غياب بناء مؤسسات الجيش والشرطة؛ ودستور يضبط العمل الحزبي ورقابة قانونية تراقب مصروفات ميزانية الدولة فضلاً عن غياب روح الفريق الواحد في التصريحات السياسية. ولعل هذه الإشكالات تعيق بناء العدالة الانتقالية، ولكن مع هذه الإشكالات إلا أن هذا البحث يهدف إلى توضيح معالم الدعم والإسناد التي تعتبر فرص للم الشمل وتوحيد الوطن وبناء دولة القانون القائمة على الحكم الرشيد والحوار الوطني البناء.

المحور الأول

تأصيل مفهوم العدالة ومقومات بنائه وآلية عمله

1- تأصيل مفهوم العدل:

للعدل معاني عدة ففي نطاق مساواة الشيء بالشيء أي في نطاق حكم الاستواء إذا عدلت فلان بفلان يقال سويت بينهما، والعدل هو الاستقامة لأنه مستقام في النفوس وهو نقيض الجور والاعوجاج والميل والانحراف...، وعدل الشيء أي أصلحه، وهو الاستقامة على الحق وكل ما لم يكن مستقيمًا أو منتظمًا كان جوراً وظلماً (ابن منظور، 1968، ص457)، وهو وظيفة دينية تابعة للقضاء كما يتصور ابن خلدون ومن مواد تصريفه (ابن خلدون، 2004، ص 282، 283) ويسمى الإصلاح بين الطرفين بالعدل، وهو الإنصاف بإعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه، والقسط وهو العدل في القسمة والحكم. (مجمع اللغة العربية، بدون تاريخ، ص 64، 65، 588) والعدل التزكية وميزان ويقَال عَدَّل الرَّجُل: زكاه و العَدَلَة والعَدْلة: المزكُّون، ورجل عُدَله وقوم عُدَله: هم الذين يزكُّون الشهود وهم عدول. والعدل في دلالة مقام الاعوجاج يقال: عَدَل وانعدلَ، أي انعرج وعَدل عن الشيء: حاد عن الطريق: جار وعَدَل الطريق: مال ويقَال: انظروا إلى سوء معادله، ومذموم مداخله: أي إلى سوء مذاهبه ومسالكه. (ابن منظور، 1997، ص106، 449) وهو جملة الفضائل كما يتصور الغزالي في البدن والأخلاق وفي الحقوق والمعاملات (الغزالي، 1964، ص 81، 82) وهو الالتزام بالدين الإسلامي كتاب وسنة [وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا] (سورة الأنعام،115) والمعاني السابقة يمكن أن ندرك من خلالها أن هناك عدة مفاهيم تدخل في سياق العدل كإعادة البناء الاجتماعي والمصالحة الوطنية، وإصلاح مؤسسات المجتمع... وكل ما يتعلق بالاستقامة ويبتعد عن الفساد والإفساد

ويقرب للإنصاف والتوازن والاعتدال والقسط المرادف للفظ العدل في القرآن الكريم الذي هو القيمة العليا.

ولكن ما هو المطلوب للعدالة؟ يبدو أن الإنصاف هو المطلب الرئيس للعدالة حيث يعتبر أعلى مراتبها ويعني أن تنتصف من نفسك لغيرك بأن لا تظلم ولا تحتقر ولا تجير ولا تظلم ولا تعتدي ولا تبغض لأن العدل هو أقرب للتقوى ومقامه التفضل "الإحسان" ومرجعية الإنسان المسلم الكتاب والسنة في ذلك فالله يأمر بالعدل والإحسان، ثم يأتي مفهوم التسوية وهو استواء السريرة والعلانية "القول والفعل"، ومعناها الاستقامة في المقال والفعال والحال؛ أي أن يستقيم الإنسان كما أمر الله في الدين والدنيا (السرخسي، دون تاريخ، ج3/ ص113) كما أن اعتدال القامة وانتصابها "تسوية واعتدال ومنها الوسطية أي الوسط في الشيء أعدله وخياره (الفيروز أبادي، مصدر سابق، ج2، ص391)، ثم تأتي النزاهة والفدية "جبر الضرر" وهي "مماثلة الشيء بالشيء" (الخازن، بدون تاريخ، ج1/ ص48") والمنطلق في ذلك هو التزكية التي هي رجحان العقل عن الهوى فيها (الجرجاني، 1938 ص147). فضلاً على إعطاء كل ذي حق حقه في الحكم بين الناس دون النظر إلي لون وجنس وقرابة ومصلحة وهذا مؤدى قول أبي بكر رضي الله عنه في خطبته بعد البيعة: «القوي عندي ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله» (الطبري، بدون تاريخ، ج3، ص203). ويجب الإشارة في هذا المقام البحثي أن العدالة التي يتم الحديث فيها تتعلق بمجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي تقوم بها الدولة وتقوم بها لجان تحقيق مستقلة متفق عليهم يسعى أعضاؤها للانتقال من الانتهاكات الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان في السلم والحرب والفساد المالي "الهدم" إلى "البناء" كاستقامة تجبر الضرر وتعيد بناء المؤسسات السيادية (Neil kriz(ed), 1995, pp12-14)

ويتم هذا عن طريق لجان الحقيقة "هيئات غير قضائية" تسعى لمعرفة الانتهاكات الإنسانية المادية والمعنوية ومن هذه الانتهاكات (تصنيفها): الإقصاء والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، والتعذيب الممنهج المتعلق بتصفية الحسابات حتى الموت والمتسبب في أضرار نفسية وجسدية، والمحاكمات غير العادلة، والقتل، والإبعاد والتهجير والنزوح والترحيل والإعدام خارج نطاق القانون، ونزع الممتلكات التعذيب وسوء المعاملة، والحرمان من الحق في الحياة والحقوق السياسية "المواطنة".

ومن عوائقها: مخاطر الانزلاق في حرب أهلية، كالإقصاء والتشفي، وانتشار مفهوم الغلبة بدل مفهوم الحوار، وغياب الإرادة السياسية للإصلاح، وضعف وعي المنظمات والجمهور بأهمية العدالة الانتقالية، وبمبادئ الثقافة الديمقراطية، وغياب الإطار الدستوري ونظام قضائي ضعيف، وتعطيل عمل الإجراءات الجنائية مع نقص في الأدلة، والخلل في عدم وجود جو ثقافي يحترم العملية القانونية، ونقص في الموارد البشرية والمادية...

ومن واجباتها أن تقوم بتحويل الانتهاكات الإنسانية المادية والمعنوية إلى محاسبة تنطلق من مبدأ عدم الإفلات من العقاب الذي يعطي إحساس بالأمن للضحايا من أجل أن لا تتكرر في المستقبل وهذا العمل يطفئ رغبة المجني عليه بالثأر والانتقام، كما أنها تعطي قدرًا من الإنصاف وتفعيل الثقة بالمؤسسات القضائية، وهذا يعني أن العدالة من خصائصها إثبات الحقيقة بشأن الماضي برد الاعتبار "جبر ضرر" والمواساة، والإصلاح المؤسسي والقانوني والمصالحة بين الفئات المتقاتلة أو المتخالفة في الرأي والتوجه، ومحاولة إعطاء كل ذي حق حقه، وهي بذلك تحقق هدفًا مزدوجًا وهو المحاسبة على جرائم الماضي ومنع الجرائم الجديدة Jermin O.Mccalpin, (2006, p29)

ومن مميزاتها أن هذه العدالة يغلب عليها الطابع السياسي والقانوني (إجراءات وتدابير قضائية وغير قضائية) فهي تسعى لإحداث توازنات اجتماعية تحاول استيعاب مختلف التوترات و الاكراهات وما تأثرت به الذاكرة التاريخية من أحداث قديماً وحديثاً لأن مجالها يتسع ليشمل كل الفعل الاجتماعي والثقافي والسياسي. فهي تقوم بجبر الضرر بالتعويض حتى لا يتم الانتقام والتشفي بل هي تكشف الوقائع بتحديد مصير المجهولين والمسجونين سريًا والمخطوفين وتحديد مصير المهجرين والمرحلين والنازحين... عن طريق التحري الميداني والبحث الوثائقي. أما عن جوهرها فهي تسعى لإحساس الناس بالأمن والاطمئنان بحيث لا تتكرر المظالم السابقة فجبر الضرر هو الاعتراف بالأذى. وإيجاد العدالة والمصالحة وسيادة القانون هو عنوان الديمقراطية.

2- الثقة السياسية في الواقع الليبي بين إعادة هيكلية البناء وآلية العمل:

على الرغم من عدم وجود نموذج قانوني أو سياسي يمكن الأخذ به وتطبيقه في الوضع الليبي، إلا أن هناك مؤشرات تبين أولوية العمل المتعلق بكف الأذى ودحر الغبن والظلم، ووقف التشفي والتصفية الجسدية... ومن هذه المؤشرات التي ينطلق فيها هذا السياق:

أ- مرحلة انتهاء النظام السابق وإعادة هيكلية البناء:

في هذه المرحلة يتم الكشف عن الانتهاكات التي حدثت للمواطن بسبب سوء استعمال السلطة، ويتم هذا بأن تقوم السلطات العامة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية كالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والرأي العام السائد داخل المجتمع بالمطالبة بإنشاء قانون للعدالة الانتقالية في إطاره القانوني؛ والذي يبحث فيه حقيقة الانتهاكات ومعالمها وكيفية جبر الضرر. وهذا لا يكتمل إلا بمبادرة لإنشاء لجان

للتحقيق "تقصي الحقائق" تسعي لكشف حقيقة الانتهاكات الإنسانية وحقيقة الفساد السياسي والإداري الذي حدث قبل 17 فبراير وما بعدها، هذا العمل غاية في الأهمية لأنه يوثق ما حدث في تاريخ المجتمع الليبي ويمنع تكرار الانتهاكات بالضوابط القانونية التي تجبر الضرر ماديًا بالتعويض وتكرم أهل الضحايا وتخلد ذكراهم بأن تنصب لهم نصب تذكارية أو تسمي بعض الشوارع بأسمائهم مع وضع برامج لإعادة التأهيل والدمج للمتضررين؛ فضلاً على أنه يجب أن تصون وتحفظ آدمية وكرامة الإنسان معنويًا هذا في نطاق الانتهاك الإنساني. أما بخصوص الانتهاك المؤسسي فعلي الحكومات المتعاقبة إعادة بناء مؤسسات الدولة وذلك عن طريق وضع آليات جديدة في هيكلها التنظيمي والقيادي والأيديولوجي ولاسيما السيادية منها كالجيش والشرطة ووزارة الداخلية والخارجية والقضاء والأجهزة الأمنية والجمركية؛ التي تلطخت أيدي من كان في أعلى سلمها القيادي بدماء الأبرياء وسرقة أموال الدولة.

وأخيراً تأتي لجان تحقيق المصالحة التي تمهد للحوار الوطني وتجمع شمل الأمة وتصنع سيادة القانون بحيث لا تتكرر الانتهاكات من جديد أو يفلت أحد من العقاب؛ ويساند هذه اللجنة جهاز محاسبي شفاف قائم على المساءلة العادلة وهو يقوم بأمرين الأول تقييم العمل بالثواب أو العقاب والأمر الأخر هو محاسبة القائمين عليه (فوزي، 2007، ص11) هذه المقومات هي التي تعيد بناء الدولة الليبية وتحمي الوفاق الوطن وتدعم وتساند الثقة السياسية، لأنه عندما تتكشف المظالم ويجبر الضرر يعم السلام والوئام وتطمئن النفوس؛ وهذا ما أشار إليه تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان الصادر في عام 2004م الذي يوضح ويبين: "إن تجربة المنظمة خلال العقد السابق، قد أظهرت بشكل واضح أن توطيد أركان السلام في فترة ما بعد الصراع مباشرة...، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان السكان علي ثقة من إمكان كشف

المظالم عن طريق الهياكل الشرعية لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وإقامة العدل بشكل منصف" (وثيقة الأمم المتحدة، 2004، رقم23 U.N. Doc. S/616/2004)

ب- مرحلة آلية تفعيل مفهوم الثقة السياسية في مسار العدالة الانتقالية:

مواساة المتضررين بجبر ضررهم ورد الاعتبار إليهم غاية في الأهمية في مرحلة العدالة الانتقالية فهي التي تولد الثقة بين المجتمع والسلطات العامة الرسمية والغير رسمية حتى يتم التحول من الفكر الشمولي الاقصائي الدكتاتوري إلي الفكر الحواري المقنع الشفاف؛ وهذا التحول لا يتم إلا بدعائم قائمة على قواعد ينهض بها البناء ومن هذه الأشياء القاعدية المهمة هو استقلال القضاء وتنمية المساءلة والشفافية والاعتراف بالتعددية، وتفعيل مفهوم احترام حقوق الإنسان لمنع إعادة ارتكاب الجرائم وإصلاح أجهزة الأمن المتمثل في مؤسسات الجيش والشرطة والقضاء والجمارك وأجهزة المخابرات... الذي يستلزم إعادة تركيب هيكلها التنظيمي الهرمي؛ مع الحذر من العزل والإقصاء لهذه المناصب السيادية الحساسة دون وضع برنامج استباقي قائم على إعادة التأهيل والإدماج في الوسط الاجتماعي، مع العمل على إزالة التمييز العرقي والفكري "مؤيد ومعارض" أي أن هذه المرحلة تهتم وتركز على الابتعاد عن العدالة العقابية وهي العدالة القائمة على أساس الجزاء بخصوص المساءلة بشكل عام؛ مع تعزيز العدالة التصالحية التي تركز على بناء علاقات بين الأفراد والمجتمع" (p4 Neil J.Kritz, Rule of low program,) من أجل استعادة الكرامة للضحايا؛ وبناء الثقة بين الجماعات المتحاربة، وتعزيز التغيرات على مستوى المؤسسات لإكسابها مزيداً من الشرعية. بذلك فالأولى تستمد أسسها من التصورات القانونية الداخلية والدولية في حين الأخرى عرفية تتعلق بثقافة المجتمع.

بناء على ذلك؛ فالمصارحة والمكاشفة لطي صفحة الماضي ومصارحة الذات بوضع حد للنزاعات الداخلية مهم وضروري، حتى يتم بناء أسس متينة لدولة الحق والقانون ويساعد على نمو الثقة بين أفراد المجتمع. مع الإشارة إلي أن فاعلية العدالة الانتقالية تتركز على ثلاثة عوامل وهي: التأثيرات الخارجية والدولية وتوازن القوى بين المدنيين والعسكريين، وبين الحكومة والمعارضة، وطبيعة ونوعية انتهاكات حقوق الإنسان. وتعد وثيقة الأمم المتحدة المعدلة حول "مجموعة المبادئ لحماية وترويج حقوق الإنسان من خلال مكافحة عدم الإفلات من العقاب" من أولي الوثائق الدولية التي تصدت لمفهوم الحق في معرفة الحقيقة، ودعت إلي إنشاء كيانات لتقصي الحقائق المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتوثيقها.(وثيقة الأمم المتحدة، (E/CN4./102/2005/Add1)

وفي هذا المقام يجب تفعيل مسار العدالة الانتقالية في الواقع الليبي حتى يتم الإقناع والاقتناع بمسار التحول الديمقراطي عن طريق تفعيل الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة بالاهتمام بدور لجنة الحكماء التي تجمع الحقائق الآنية والتاريخية التي مر عليها سنوات؛ ثم يأتي دور التعويض المدروس لا العشوائي لجبر الضرر وهو إما أن يكون عيني مادي أو تحفيزي رمزي أو إعادة تأهيل ودمج حتى لا يصبح المال العام غنيمة؛ ثم يتم تفعيل دور الدفع بالدعاوي الجنائية المتعلقة بالقتل والسجن والحبس والدعاوي الإدارية المتعلقة بالحرمان الوظيفي أو بحجب المرتبات؛ كذلك يتم النظر في الاستيلاء على الأملاك الخاصة "قانون رقم 4- 1978 م" ثم ينظر في عملية إصلاح وزارة الداخلية والجيش والشرطة؛ كما لا يتم نسيان العامل الرمزي التذكاري للأموات في هذه المرحلة. مع الانتباه والحذر من التشدد والانزلاق في تهميش التراث الأمني" الذاكرة الأمنية" للنظام السابق فالدول لا تهمش تاريخها

وقواعدها الفكرية وتجاربها الحضارية، بل تبني عليها وتستلهم منها العبر، وتتفادى أخطاءها إن وجدت، وتعيد قراءة واقعها من جديد. مع العلم أن وحدة الوطن والدين مهمة، وحتى لا تذهب ريح قوة هذا الوطن، فإن التوافق والالتقاء والمصالحة في الداخل غاية في الأهمية ومواجهة التحدي الخارجي الذي يتربص بوحدة الأمة ويسعى لغزوها وتهميشها وتبعيتها لا تتم إلا بتلاحم الداخل. مع الحذر من تعدد المراحل الانتقالية دون علاج فتعددها دون دراسة وآلية عمل يؤدي لضياع الزمن وإهدار المال العام مما يعرض الدولة للانهيار.

المحور الثاني

إشكالات العدالة الانتقالية في الواقع الليبي

يبدو أن تطبيق مفاهيم العدالة الانتقالية في مجتمع معين تقترن بمؤشرات الخصوصية الثقافية والقيم السائدة في المجتمع؛ ومدى تعلق المواطن إحساسا وشعورًا كوجدان بمفهوم الوحدة الوطنية والتضحية والإيثار كصفح وعفو؛ ومدى احترامه للقانون وتعلقه به من أجل خدمة الصالح العام للنهوض بالوطن. عليه فإن ما يصلح للتطبيق في دولة بعينها قد لا يصلح للتطبيق في دولة أخري لاختلاف تلك المؤشرات؛ ولاستيضاح هذا الأمر وتبيانه نشير إلي مضامينه ومعالمه في هذا السياق:

1- إشكالية عدم ضبط مفهوم العزل السياسي:

يتم الإشارة في هذا السياق إلي إشكالية التوسع في مفهوم العزل السياسي الذي طبق في عدة دول بمسميات مختلفة –ولكن آلية تطبيقه في المجال العام الليبي تم التوسع فيه دون ضبط حيث من ساند هذه الثورة وكان ينتمي لقيادات النظام السابق، أصبح كبش فداء لهذا العزل" مصطفي عبد الجليل، ومحمود جبريل، ومحمد المقريف،

وعبد الرحمن شلقم..." هذا العزل في الإطار العام للدولة حدث في البنـــاء الـــسياسي وذلك بإعادة توزيع السلطة والنفوذ في المراكز القيادية العليا للدولة "البناء الفوقي".

أما في البناء التحتي ولاسيما في الجانب الثقافي والاجتماعي فلا زالت ثقافـــة الإصلاح محدودة وحتى وإن كانت الحكومة جادة في العمل فقدرتها ضعيفة وإرادتها مهددة، والثقة السياسية بين الحكومة والمواطنين تسوى بالماديات "الأموال"؛ لا بأوامر الدستور والقانون والعدالة الاجتماعية؛ التي هي غائبة في الواقـــع. كمـــا أن بعـــض الجماعات المسلحة لم تسلم سلاحها "للدولة" التي يتم السعي لبنائها؛ بذلك لـــم تحـــسم الأولويات حتى يتم صنع الاستراتيجيات؛ عليه فإن بناء الثقة بين أبناء المجتمع أمـــر ضروري للأمن من أجل الابتعاد عن صناعة الكراهية، وعن ترسيخ مفهـــوم الغلبـــة والاستقواء على شرعية الدولة.

وتجدر الإشارة إلي أن قانون العزل السياسي يحجب مفهوم المواطنـــة فـــي الحق السياسي في جانبيه [الانتخاب "العزل التـــصويتي"؛ وتقلـــد المناصـــب "العـــزل المؤسسي"...] كما أن قانون العزل وضع 36 شريحة وظيفية مـــصنفة- فـــي ســـلة واحدة؛ واصدر حكم أخلاقي شامل عليهم بالتساوي لم يميز بين طول المدة وقـــصرها بمن عمل مع النظام السابق؛ ومن أساء استعمال السلطة واستغلها، ومن قـــام بـــدوره الوطني بنقاوة ووعي ومسؤولية.

ولكن بما أن قانون العزل السياسي يتضمن عقوبة تدبيريـــه احترازيـــة فـــي بعض الحالات- وهذا لا اختلاف معه من حيث المبدأ، ولكن النقاش هو فـــي الآليـــة وضبط العبارات المفاهيمية في سياقها "الضبط الإجرائي لمنظومة مفاهيم العزل وآلية العمل" بحيث لا تكون مفاهيمه مطاطة مثل عبارة "اللذين شاركوا في انقـــلاب 69، أو من أفسد الحياة السياسية..."، فيجب في هذا السياق التمييز كضرورة إنسانية وقانونية

بين مفهوم الارتباط السياسي في الوظيفة وبين الارتباط الإيديولوجي، إذ أن هناك وظائف عمل فيها رجال بوطنية وإخلاص وهناك وظائف تسلق لها متطفلون ومتسلقون –فضبط المفاهيم في قانون العزل السياسي واجب وطني، لأن منشأ قانون العدالة الانتقالية قائم على تنظيم الحياة السياسية وضبطها لا إفسادها وتشويهها. وأن الثورات تقوم وتدعو لبناء القانون وجبر الضرر لضعيف والمظلوم ومواساته، في ظل جمع شمل الأمة واعتصام الكل بحبل الله، فالحكومات الرشيدة تهتم وتسعى لاحتواء واحتضان الجميع لا الإقصاء والتهميش والتفريق؛ فضلاً على أنها تبحث عن الخبرات للمساهمة في عملية بناء الحاضر وتطويره؛ بدل من أن تضيع الجهود في تصفية الحسابات. عليه يجب أن لا يتعارض قانون العزل السياسي مع مفهوم المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، ومفهوم حقوق الإنسان وروح ومنطق العدل.

كما يجب أن لا تُسيس العدالة الانتقالية في ليبيا بأن تخضع لدوافع الانتقام والتشفي وتصفية الحسابات لبعض المدن أو القبائل كالتسرع في إصدار (القرار رقم7 والقرار رقم 42) من هنا يجب أن يتم الانتباه إلي كيفية التوفيق بين متابعة مرتكبي الجرائم كمطلب للعدالة الانتقالية، وبين مطلب التحول الديمقراطي؛ حتى لا يتم انتهاك حقوق الإنسان من جديد وهذان المطلبان يتطلبان تحقيق التوازن بينهما لإرساء السلم الاجتماعي والابتعاد عن الانتقام الجماعي وأخذ البريء بجريرة المذنب فالمحاسبة فردية لا جماعية؛ مع الالتزام بمحاسبة الجاني في إطار القانون حتى لا تتولد من جديد حالة استبداد يطمس بها حاجيات ومطالب التغيير ويتم التنكر لإرادة الشعب وتغييبه عن المشهد السياسي.

2- إشكالية هشاشة الانتخابات التشريعية:

تقديم الانتماء الحزبي على الولاء الوطني هو زيادة في الإرباك الفكري، ومعضلة في الفهم القيمي للعمل السياسي، وعدم فهم وتحديد ومعرفة لأولوية التحديد

والتفريق في المعني بين مفهوم الإصلاح والمصلحة؛ فالمفهوم الأول يتعامل بـه فـي الداخل والأخر في الخارج؛ إذا لا مصلحة خاصة مع أولويـات الـوطن بـل هنـاك إصلاح. هذا الانعدام في فهم العمل السياسي، حول أغلب مـستقلي البرلمـان البـالغ عددهم 120 عضو إلي الانتماء للأحزاب المتواجدة داخله؛ والتي يبلغ عدد أعـضائها 80 عضو. فضلاً على أن نسبة المشاركة في أول انتخابات تشريعية" انتخاب المؤتمر الوطني العام" التي أجريت يوم 4 /2012/7م بعد أن كانت محددة فـي 2012/7/17م وصلت إلي 60% من المصوتون البالغ عددهم [2.728.240 مليون] صـوت مـنهم للانتخـاب [1،600000مليـون] (المفوضـية العليـا للانتخابـات فـي ليبيـا، arabic.people.com) وفاز على أثرها تحالف القوى الوطنية (NFA) بـ 39 مقعدا بينما لم يفز حزب العدالة والبناء للإخوان المسلمين سوى بـ17 مقعـد؛ وغـاب عـن التصويت [1،128240 مليون]، يضاف إلي أن هناك مئات الآلاف من الليبيين فـي بعض الدول المجاورة لاسيما في مصر وتونس لم يصوتوا، يبـدو أن انعـدام الثقـة السياسية من بعض المسئولين في المجلس الانتقالي – أدت إلي اللامبالاة في تـشجيع العمل الانتخابي لاسيما في من هو موجود خارج ليبيا من أبنائها، متناسين أن العمـل الانتخابي هو الذي يدعم الشرعية ويعزز التحول الديمقراطي، ويؤمن وحـدة الـوطن ويفعل الولاء والانتماء وبه يتم التغاضي عن ضعف الشرعية وإن إهمالـه يقـوض أسس المواطنة، وينزع الثقة من مؤسسات الدولة التي تم تصميمها لتنظـيم وإصـلاح وبناء المجتمع، مما جعل قدرتها ودورها معرض للخطر بسبب هـذا التنـاقض فـي الطرح بين المأمول الذي يريده ومطالب أبناء الوطن؛ وبين الواقع الموهن المتـردي بسبب عدم تلبية حاجات المواطن الأمنية، هذه الأفعال أدت إلي تأكل شرعية ممن هم

موجودون في "المؤتمر الوطني" ومن يمثلون "الحكومة" في ظل نسبة تصويت كانت 60% (الظاهري، www.nhrc-qa.org/ar/event2008).

ولعل عزوف 40% عن التصويت وإهمال من هم خارج الوطن من التصويت يحتاج إلي تحليل أمني لمعرفة ارتداداته وانعكاساته على الواقع. كذلك تصويت الناس في ظل محدودية المعرفة بالعمل الانتخابي "صناديق الانتخاب" له عوائق لم يكشف عنها؛ هل صوت الناس لأشخاص أم صوتوا لبرنامج انتخابي؟ وهل من تم اختيارهم لهم كفاءة قانونية وسياسية عالية وتجربة في الحياة الاجتماعية العامة والمهنية أم هم من خرج عن النظام السابق؟ في هذا السياق كان من واجب وزارة الثقافة والإعلام؛ والجهات القانونية وذات الاختصاص من إلزامية تعريف "المواطن" في مكان سكناه بمرشح دائرته وبرنامجه الانتخابي ليعرف درجة ولائه للوطن وانتمائه المعرفي الذي يوضح برنامجه الانتخابي. مع العلم أن أغلب المواطنين لم يرشحوا لبرامج انتخابية بل رشحوا لأشخاص؛ وخصوصاً من يمثلون دعاية انتخابية كبيرة وهما: تحالف القوى الوطنية، وحزب العدالة والبناء، اللذين كان وراءهم اصطفاف قبلي وجهوي ومليشيات مسلحة تنذر باستحالة بناء الدولة الوطنية. هذه المشاهد والأحداث غابت فيها وعنها الرؤية الواضحة، وغلبت فيها المصلحة الخاصة على العامة، واختلط فيه البرنامج الفكري بالشخصنة والانتماء، والبرنامج الحزبي بالاستقلالية الفردية، في ظل هشاشة الإعلان الدستوري ولاسيما في مادته الثلاثين التي صنفت الحكومة بحكومة طوارئ؛ مما قلل من دورها وقوتها في تصور عامة الناس، وبعض الكتائب المسلحة والمليشيات، وإن كانت الحكومة في الواقع العملي الممارس هي حكومة تصريف أموال. في ظل دولة لا زالت تحت الفصل السابع. هذه الإحداث انعكست عن زيادة العزوف في الانتخابات التشريعية الثانية التي أفادت

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أنه عند الساعة 14:01، بتاريخ 07/03 /2014م قد وصل عدد الناخبين المسجلين إلي [1,509,291مليون] منهم [905,483 رجال] و[603,808 نساء] (المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، إحصائية التسجيل الانتخابي لاختيار مجلس النواب في ليبيا 2014). وربما في هذا السياق يتبين أن الامتناع عن التصويت لوناً من الاحتجاج الصامت، وانخفاض المشاركة السياسية يقود إلي سياسات أنانية لا تمثل الواقع المعاش لأغلب المواطنين.

بناء على ذلك يجب أن ينتبه الليبيون ويتفقوا على القيم والأولويات، ويفهموا الاختلافات والمقومات التي تدعم العيش المشترك؛ حتى يتم تحديد الاستراتيجيات، بذلك تنفتح الطريق أمامهم للتفاهم على نوع الحكومة المرغوب فيها، وآلية للمفاضلة بين المرشحين واختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية وباختيار واعي، من هنا تصبح العدالة ملموسة في أرض الواقع وبها ومن خلالها يرتفع مستوى المشاركة السياسية، ويزداد التقارب في حل المشاكل الاجتماعية وفي فهم علل السياسات العامة في المجال العام بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني والدولة.

3- أضرار عدم ضبط الدعم المالي للأحزاب والمليشيات على ميزانية الدولة:

في ظل عدم وجود دستور يضبط آلية عمل الأحزاب، حتى تتم المراجعة الدقيقة من قبل الدوائر الرسمية المختصة -للكشوفات المالية للأحزاب بمقارنتها مع ما يتم رصده على أرض الواقع من نشاطات ومصروفات لها، للحيلولة دون تحولها إلى أدوات لخدمة أجندات خارجية أو محلية تتعارض مع المصلحة الوطنية الليبية وتهدد التلاحم الوطني وربما تشحن الخلافات؛ وتزيد المظالم؛ وتغيب من خلالها العدالة الانتقالية بسبب تشجيع طرف على أخر. وفق هذا الطرح فإن ملامح الحقيقة تتبين في ضعف الإرادة السياسية ورخاوتها ووهنها ومن الأمثلة على هذا الوهن الذي خلف

الضعف السياسي هو اتهام عبد الرحمن شلقم مندوب ليبيا بهيئة الأمم المتحدة السابق قطر بتزويد إسلاميين ليبيين بالمال والسلاح، وطالبها بالكف عن التدخل في الشؤون الداخلية ليبيا .(شلقم،http://awraqarabia.net/main) وفي السياق نفسه دعت جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا في بيان لها؛ إلي ضرورة عقد ميثاق مصالحة ومنع التدخل القطري الإماراتي "الغربي" في الشأن الليبي. (طرابلس تبحث تطوير العلاقات مع واشنطن،ahram.org.eg/News 848/31/21512/) في حين سفير ليبيا في قطر عبد المنصف البوري ينفي ما قيل عن تدخل قطر في الشؤون الليبية (البوري، presssolidarity.net /news/ONENEWS/970)؛ هذا التضارب في التصريحات وغياب روح الفريق الواحد في صنع الاستراتيجيات يجعل وحدة الوطن رهينة في يد أطراف خارجية. مما يدعو لضرورة التشديد على التزام الشفافية حول مصادر تمويل الأحزاب، والمراجعة الدقيقة لحساباتها حتى تتحد الرؤية السياسية والإستراتيجية التي تهيمن على منطق الصراع السياسي المفتوح بين الأحزاب في ظل غياب الاتفاق بينهم في أمهات القضايا وحول طرق معالجتها، هذا التضارب يهدد المصلحة الوطنية والأمن القومي وتحقيق مفهوم العدالة

يضاف إلي ذلك، سيطرة المليشيات المسلحة على المشهد السياسي، حيث أن أغلب الأحزاب المهيمنة في الواقع الليبي وراءها مليشيات مسلحة، كما أن تبذير المال العام في احتواء تلك المليشيات كان الوسيلة الوحيدة للحوار حيث قام المجلس الانتقالي بتوزيع مبالغ مالية (4 آلاف دينار ليبي) لكل فرد من الثوار وللأسف الشديد أسيئ تطبيق هذا البرنامج حيث تحصل على تلك المبالغ العديد من الأفراد اللذين لم يكن لهم أي دور أو إسهام في الثورة ولا يعدوا من الثوار إضافة إلي إصدار المؤتمر قرار التعويضات العشوائي للسياسيين بدون دراسة لكل حالة على حدة، حيث صار المال

العام غنيمة (الحمروش، 2014،«Libya Al-Mostakbal) فبعد تعويضات سجناء أبوسليم طالبت المنظمة الليبية للمجاهدين وقدامى المحاربين في طرابلس بتعويض المتضررين العسكريين في حروب "تشاد والصومال وأوغندا واريتريا ولبنان" والذي وصل عددهم إلي 20 ألف؛ في ظل دعوات المستشار مصطفى عبدالجليل بأن من يستطيع جلب الأموال الليبية في الخارج له 10% من قيمتها. هذا يتزامن مع واقع أمني هش تقوم فيه جماعات مسلحة بالسيطرة على أبار ومنابع البترول في أكثر من موقع؛ هذا الإجراء تسبب في خسارة فادحة للاقتصاد الليبي حيث أعلن وزير النفط الليبي عبدالباري العروسي في تصريح له في شهر 2013/8م بأن "صادرات بلاده من النفط الخام انخفضت بنسبة 70% بعدما أغلق حراس أمن مسلحون أربعة موانئ للتصدير والدولة الليبية تكافح للحفاظ على مستوى الإنتاج عند حوالي 1.6 مليون برميل يوميا بعد موجة احتجاجات وإضرابات أضرت قطاع الطاقة. كما أكد أن الإنتاج يتراجع من 1.4 مليون برميل يوميا إلى330 ألف برميل يوميا (هبوط صادرات ليبيا النفطية70%، aljazeera.net/news /business/2013/8/1)

فضلاً على أن هناك فئات – تحصلت على الكثير من الأموال بطرق غير مشروعة بعد سقوط النظام قاموا بعملية غسيل للأموال كشراء الأراضي وإقامة العقارات وبناء الأسواق التجارية واستيراد السيارات، ومنهم من قام بتهريب الأموال للخارج. في ظل تفاوت واضح في المرتبات والأجور في القطاع الحكومي بدون دراسة مما يُربك ميزانية الدولة خاصةً وأن دخل الدولة يعتمد بالكامل الآن على دخل النفط دون جمارك أو ضرائب... في ظل غياب الرقابة على المال العام وإن وجدت فعملية التنفيذ صعبة بل مستحيلة.

من خلال ذلك يتضح أن أداء الحكومات المتعاقبة -يعتبر من أهم إجراءات بناء وتعزيز الثقة السياسية لاسيما فيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي، حيث توجد علاقة طردية بين ثقة المواطنين وأداء الحكومة خاصةً في المجال الاقتصادي، إلى جانب العمل على تحسين الأداء الخدمي للحكومة والذي يتعلق بتقديم الخدمات العامة للمواطنين. حيث يعتبر تقديم الخدمات العامة وسيلة هامة وعموداً فقرياً لبناء الثقة السياسية. ولكن ما حدث هو إهدار للمال العام دون ضوابط في عملية الصرف.

4- إشكالية تعطيل بناء مؤسسات الجيش والشرطة:

يبدو أن عدم إسراع المجلس الانتقالي في جمع السلاح، وعزوف غالبية رجال الشرطة والجيش عن دورهم الوظيفي، عبئت هذه الإمكان الوظيفية من شرائح وظيفية حديثة التخصص والخبرة وضعيفة المعرفة بالشأن الأمني، هذا الضعف انعكس على ثقة الشارع؛ والشواهد على ذلك الوهن والضعف السلطوي عديدة منها: ارتفاع معدلات القتل، وتفاقم جرائم الاختطاف واستمرار التفجيرات المفخخة التي طالت عددًا من المرافق الأمنية- والمنشآت الحكومية والشخصيات السياسية والعسكرية- فضلاً على تشعب عمليات السطو والنهب المسلح لبعض المصارف أو مؤسسات الدولة على اعتبار أنها "غنائم" كذلك استهداف المقار الدبلوماسية والقنصلية "الفرنسية الإماراتية والجزائرية المصرية الأردنية..." وإضرام النار في السفارة الأمريكية ببنغازي في ذكرى هجمات 11سبتمبر، والتي أودت بحياة أربعة أمريكيين من بينهم السفير. كذلك الهجوم الأخير على القنصل الإيطالي بداية شهر1/ 2013م. (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2013،.akhbar-alkhaleej.com)؛ فضلاً على أن شبكة "CNN" الأمريكية نشرت مؤخراً تقريراً أفاد بأن البيت الأبيض لديه خطة للتدخل في ليبيا للقبض على ... أو ملاحقة مرتكبي اغتيال السفير الأمريكي

ومن كانوا معه (محمود جبريل،ahram.org.eg/News/827/65/211343l) ومن بعدها تم خطف "نزيه الرقيعي" أبو أنس الليبي.

يضاف إلي ذلك عدم الاستقرار الوظيفي لمناصب قيادات الجيش والشرطة "المنقوش وشوايل والبرغثي..." وهو ما يعتبر عقبة رئيسية في مسار العمل الديمقراطي، وشرعية ترسيخ العدالة. كذلك اغتيال بعض القيادات الأمنية كاغتيال قائد الأمن الوطني في بنغازي فرج الدرسي في شهر11/ 2012م وقيام مجموعة مسلّحة مجهولة في شهر2013/1م باختطاف المقدّم عبد السلام المهدوي، رئيس قسم البحث الجنائي في مُديرية الأمن الوطني في بنغازي. واغتيال الناشط الحقوقي الليبي عبدالسلام المسماري. (مقال الأحداث الدامية في بنغازي، menara.ma/ar/2013/07/29/712543)؛ كما أن نائب رئيس الوزراء عوضي البرعصي استقال بدون علم رئيس الوزراء علي زيدان مباشرة. هذه كلها مجتمعه تؤثر على الضمانات الحقوقية لمن يحاكمون داخليًا من أفراد النظام السابق.

المحور الثالث

الفرص الضائعة ومقومات دعائم العدالة الانتقالية

ليبيا دولة متجانسة دينيًا، دينها الإسلام على المذهب المالكي السني، لا توجد بها جماعات شيعية، ولكن توجد بها أقلية يتبعون المذهب الإباضي في جبل نفوسة، ومعظم المسيحيين الموجودين في ليبيا هم من جاليات أجنبية من اللاجئين الأفارقة أو من الأقباط أو الأوربيين العاملين في ليبيا. فضلاً على أن غالبية الشعب يتحدث اللغة العربية وقبائله من الناحية العرقية متقاربة فيما بينها؛ والموارد الاقتصادية متنوعة والاحتياطي النقدي ضخم يحتاج لاستقرار سياسي ونخبة من الاقتصاديين هذا التجانس والإمكانيات يدعم وحدتها الوطنية ويسهل في عملية البناء الدستوري ويبسط

الانتخابات المحلية وييسرها ويوحد إمكانياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل يحقق الأمن القومي الليبي. كما أنه يدعم وييسر عملية السلم الاجتماعي بين أبناء الوطن، مع الإشارة والانتباه إلي أن هناك مقومات داعمة لآلية عمل العدالة الانتقالية وهي:

أولاً: تحديد المصالح العليا للدولة الليبية:

مسار العدالة الانتقالية ينطلق من أن العدالة ليست شيئا مطلقاً، بل تقتضي الموازنة بين جبر الضرر والإنصاف من جهة، وتحقيق الوئام والسلم الاجتماعي وسيادة القانون من جهة أخرى، وبناء على هذا فمن أولويات صانع القرار وواضع السياسات في الدولة الليبية هو تحديد المصالح العليا للأمة ومن ثم إشاعة مفهوم الوحدة الوطنية على حساب النزعات الجهوية الجغرافية أو الإثنية العرقية القبلية القاتلة، إذ تكمن مصلحة الأمة الليبية في وحدتها وانتمائها لعقيدتها وترابها وتاريخها. فمصلحة أي دولة تكمن في العيش في سلام وأمن وتعاون ورغبة في البناء والتعمير، ونبذ روح العصبية والتعصب بكافة أشكاله. كذلك إشاعة الحرية والعدالة للجميع من غير حجر أو تعدي ما دام الكل ملتزم بالقانون. فالعدل هو أساس الحكم وحصنه المنيع والعدالة هي درعه الواقي. عليه ينبغي أن تركز أجهزة الإعلام الرسمية والحزبية على إعلاء روح الوحدة الوطنية ونبذ كل ما يفرق وحدة الشعب الليبي.

لذا يجب البدء بوضع دستور للبلاد؛ يحدد دور السلطات العامة وعلاقاتها بالحقوق والواجبات، ينص على مصالحة وطنية حقيقية لجميع الفئات سواء أكانوا أغلبية أو أقلية، يسمح بتعددية حزبية ومشاركة في اتخاذ القرارات وتفعيل مبادئ المواطنة والعمل علي تحويل ولاء الأفراد ليكون للدولة. مع ضرورة إدراك جميع الأطراف– بأنه لا يمكن لطرف أن يجني كل المكاسب وحده، وأن المعركة لا يجب

أن تكون صفرية بل لابد أن يدرك جميع الأطراف أن هناك حلولاً وسطاً، فلا يجب المغالاة والتشدد حتى يمنع تحقيق المصالحة الوطنية، بل يجب تقديم المصلحة القومية العليا علي المصالح الجهوية والحزبية والقبلية والفردية. حتى يتم بناء مؤسسات الدولة على الدستور؛ ومعايير التعيين في تلك المؤسسات على الكفاءة لا التصنيفات السياسية، والحزبية، والدينية. فضلاً على ضرورة بناء منظمات للمجتمع المدني لتفعيل المشاركة في عملية البناء.

ثانياً: ضبط إجرائي لمفهوم العزل السياسي كضامن لتحقيق العدالة:

ضبط مفهوم العزل السياسي يوسع حقوق المواطنة ويدفع لزيادة التصويت في الانتخابات ويرشد المواطن لاحترام القانون والحاكم للعمل بنزاهة وشفافية، فالوطن يسع الجميع والقانون هو الميزان لإحقاق الحق يضاف إلي ذلك يجب أن يتم تقييد سلطة الدولة داخليًا بالحقوق الفردية للمواطنة والحريات العامة والتي تمثلها مقاصد الشريعة الخمسة وهي "حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل" وهذه المقاصد الخمسة تنضبط بها الحياة وتستقيم (الكيلاني، 1997، ص124) مع العلم أن ضبط مفهوم العزل السياسي يمهد للانتقال من العدالة العقابية إلي العدالة التصالحية.

ثالثاً: تجسيد مفهوم الحكم الراشد المبني على دولة الحق والقانون:

ليبيا عاشت فترة طويلة في حكم الفرد المطلق فهي الآن بحاجة إلى التحول الديمقراطي الذي يعتبر مطلب شعبي وضرورة حيوية لنهضة الأمة؛ لأن هذا التحول يحمي حقوق المواطن ويصون حريته وكرامته ويقوم بإشراكه في السلطة والثروة، وينشئ دولة الحكم الرشيد والمؤسسات؛ ودولة القانون التي هي داعم ومساند استراتيجي لبناء منظومة أمنية راشدة. كما تجدر الإشارة، إلى أن ما يحتاجه الوضع الأمني الليبي حينما تعقد انتخابات تشريعية ورئاسية ومحلية، هي أن تمنح المشاركة

لمن في داخل الوطن وخارجه فلا يقصى أحد أو يستبعد؛ فالوطن للجميع، حتى تزداد الثقة بين المواطنين فيما بينهم داخل مناطقهم والمناطق المجاورة لهم؛ وبينهم وبين الحكومة التي تمثل الشرعية والإرادة السياسية، لأن ردود أفعال المواطنين تتعلق بمقدار الثقة التي وضعوها في من انتخبوهم ومستوى جدارتهم بالتالي فالشفافية والثقة مطلوبة لتعريف بمن رشح للانتخاب في كل دائرة انتخابية، وتوضيح برنامجه الانتخابي ولمن ينتمي من الأحزاب أو أنه مستقل. هذه الشفافية تولد الثقة السياسية وتزيد من فهم ومعرفة الشأن العام؛ حتى يعي المواطن، أن الذي يُفعل من حوله هو إصلاح وبناء، وليس مراوغة وإلهاء وإيهام وتضليل. لذلك فالإصلاح أولى من المصلحة في بناء الدولة من أجل إنعاش الثقة الأمنية التي بها ومن خلالها يتم التحول الديمقراطي، وتتحقق المصالح ويجبر الضرر ويسود السلام والأمن عامة البلاد؛ عن طريق الدعوة لضرورة تفعيل العدالة والمصالحة الوطنية وهذا ما أجمع عليه بعض الكتاب الليبيين في بيان لهم أصدروه يدعم ويساند التحول الديمقراطي ويدعو للانفتاح على التجارب الإنسانية ويحذر من إعادة إنتاج نظام استبدادي جديد (الكوني، 2012، ص7) مع الإشارة إلي أن الخطاب السياسي الليبي يجب أن يتميز بالتأكيد على معاني التعاون وتطبيق مبادئ العدالة سواء في الداخل أو الخارج. كما يجب أن يعتمد على الشفافية والمصارحة في جميع القضايا، خاصة مع مواطني الدولة فيجب أن يكون هناك حرية في تداول المعلومات، ومصارحة حول المشاكل التي تواجه النظام الحاكم، واستعداداً لدي النظام الحاكم لأن يستمع للنصح، ولا مانع إذا حدث خطأ أن يتم الاعتراف بالخطأ؛ لتصحيح المسار؛ فأي نظام لا يكون فعال إذا لم يأخذ في اعتباره عملية التغذية العكسية أو ما نطلق عليها Feedback، والعمل على تنقية قنوات الاتصال بين النظام والمعارضة والمواطنين، بشكل يسمح بالتواصل والتفاعل.

رابعاً: دعم عملية بناء مؤسسات الجيش والشرطة:

إعادة هيكلة بناء قوات الجيش والشرطة على أساس احترام قيم المواطنين أياً كانت اتجاهاتهم وانتماءاتهم والدفاع عن سيادة الوطن، حيث أن تعامل تلك القوات لعقود طويلة على أنها أدوات النظام السياسي لقهر المواطنين قد جعل هناك نوع من الكراهية لهم من الشعب، فيجب التأكيد على أن الشرطة هي جهاز أمني لحماية المواطن وليس لتفزيعه وإرهابه. فضلاً عن الاهتمام بمراعاة إعادة بناء العقيدة العسكرية من عقيدة ثورية قائمة على تصدير الثورات في عصر القذافي إلي عقيدة أساسها بناء علاقات خارجية قائمة على حسن الجوار، ومبادئ التعاون، واستغلال عضوية ليبيا في الكثير من المنظمات العالمية والإقليمية لتفعيل دورها إقليمياً وعالمياً، حيث أن قوة الدولة الليبية هي إضافة لقوة الأمة العربية والأفريقية، ويجب عدم الاعتماد علي دولة عظمي واحدة في التسلح أو الحصول علي الواردات، بل يجب تنويع العلاقات الخارجية مع جميع الدول، واستغلال العضوية المتعددة في المنظمات العالمية والإقليمية؛ لإقامة علاقات اقتصادية وثقافية، وتعاون في مختلف المجالات؛ تهدف لتيسير إنشاء مؤسسات الدولة (مثل وزارتي الدفاع والداخلية) وإلى بناء جيش وشرطة قويين وقادرين على كبح جماح الميليشيات. والتشديد أيضاً على أهمية بناء قدرات الوزارات، وتعزيز التنسيق بينها.

خامساً: ضرورة الحوار الوطني في الوسط الاجتماعي الليبي:

هذا الحوار يضم ويحتضن في داخله جميع شرائح المجتمع من النخب الثقافية والتجارية ومن أهل الرأي، ودعاة الإصلاح، ورجال الدين والعلماء؛ يتناول فيه كل المسائل السيادية والتأسيسية كالأمن والجيش والشرطة والدستور وقانون العزل والعدالة والمصالحة. هذا الحوار يراد منه صياغة ثقافة حوارية تشيع روح الوحدة

الوطنية تقرب الاختلافات – تجعل من الاحتقان المناطقي أمرًا من الماضي. ويعرف الحوار في هذا السياق بأنه "عمل وقائي احترازي يتضمن مجموعة من الإجـــراءات –السياسية والعسكرية بالأساس– لجعل السلم خيارًا واقعيًا، من أجـل عـدم العـودة لوسائل العنف والصراع مرة أخرى وهذا يتطلب تجاوز الآلية العـسكرية والإقـصاء السياسي للعنف بكافة أشكاله المادية والمعنوية "النفسية "(مالوكيـاس، 2006، ص12) كما أن الحوار يزيد من نسبة المشاركة السياسية ويمهد للتنمية الثقة السياسية وتـأتي في مقدمتها التنمية طويلة الأجل، الساعية لبناء المؤسـسات الحكوميـة ومؤسـسات المجتمع المدني وتشكيل حكومة وطنية تجمع الشمل وتوحد الوطن وتغـرس وتـدعم سيادة القانون الذي يحقق العدل والنظام من جهـة؛ والحريـة الفرديـة والاسـتقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى. (فاسكويز، 2005، ص4) كما أن هذه التنمية تجدد التعاون والاعتماد المتبادل المجتمعي، وتطور المصالح المـشتركة بـين مناطق المجتمع فيما بينها وبينها وبين السلطات العامة.

بناء على ذلك، فالحوار خيار ضروري للمجتمع والدولة معاً، وأن حصر مهمة الحوار في بعد واحدٍ أو إخضاعه لشروط من أي نوع– أو إشراك طيف سياسي وفكري دون آخر؛ يعني تقويض المضمون الحضاري للحوار، وحرمان فئة من مهمة إعـادة مرحلة بناء الذات في هذه المرحلة الانتقالية. لذلك يـتم التفريـق بـين المفاوضـات والحوار عند كثير من الباحثين في هذا المقام، فالمفاوضات تسعى للوصول إلي اتفاق بغض النظر عن الخسارة والربح لأي طرف، في حـين الحـوار يـسعى للتوافـق والتراضي بين جميع الأطراف.

عليه فإن تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية يحتاج من جميع الليبيين أن يتفقـوا سياسيًا لكي ينطلقوا قانونيًا في عملية التحول الديمقراطي القـائم علـى إنـشاء قواعد

قانونية دستورية تؤسس لنظام سياسي لا مركزي إداري، يعزز التنمية الإقليمية؛ ويُسخر إمكانيات الدولة للبناء الإنساني والعمراني. ويتطلب قيام ذلك فهماً للجذور السياسية للمشكلات الأمنية وضرورة تنظيم قطاع الأمن المفكك الذي يسعى لحماية حقوق المواطن والوطن. (بسيكري، 2013، ص7).

خاتمة البحث:

يبدو أن الحاجة إلى إستراتيجية سياسية شاملة تمنع الصراع والشقاق والخلاف في الواقع الليبي غاية في الأهمية، ولاسيما عندما يتم تسوية الخلافات السياسية بين الليبيين، بحيث يتم تعزيز الشراكة الوطنية التي تقوم على العدل والمساواة وكفالة الحريات والتداول السلمي للسلطة وسيادة حكم القانون؛ هذه المؤشرات لعلها تدفع باتجاه إجراء مصالحة سياسية تدعم زيادة فاعلية المشاركة السياسية، وتفضي إلى حوار وطني واسع يشمل جميع الفصائل والمناطق الليبية، ويضع أهدافاً واضحة ومحددة لتوحيد الوطن. مع العلم أن فوات المصالحة ضرر يستوجب تفاديه.

نتائج البحث:

من خلال هذا الطرح هناك نتائج علمية توصل إليها الباحث من خلال هذا البحث وهي:

1- عدم كفاءة الجهاز الحكومي؛ وضعفه الأمني، وغياب روح الفريق في صنع الاستراتيجيات انعكس على التصريحات الرسمية، وزاد من تبذير موارد الدولة، وجعل وحدة الوطن رهينة في يد أطراف خارجية، وفي ظل إساءة استعمال السلطة غابت الشفافية والمساءلة والمحاسبة ففلت الكثيرون من العقاب وعزف كثير من الناس عن المشاركة السياسية لعدم ارتباط الأقوال بالأفعال فأصاب الثقة السياسية الشك.

2- غياب حوار وطني سياسي يلم الشمل الوطني ويجبر الضرر غلب مفهوم التفاوض على مفهوم الحوار ومفهوم المصلحة على الإصلاح ومفهوم العدالة العقابية على العدالة التصالحية وتم تقديم الانتماء الحزبي على الولاء الوطني واختلط البرنامج الفكري بالشخصنة والانتماء، والبرنامج الحزبي بالاستقلالية الفردية في ظل هشاشة الإعلان الدستوري ولاسيما في مادته الثلاثين التي صنفت الحكومة بحكومة طوارئ. مع الإشارة إلى أن العدالة الانتقالية هي وسيلة لتمهيد للمصالحة الوطنية؛ وهدف للبناء وسيادة القانون والتحول الديمقراطي.

3- غياب دستور يضبط نوعية الحكم وشكل الدولة وهُويتها وعمل الأحزاب يهدد السلم الاجتماعي والأمن القومي للدولة.

4- التأخر في بناء جهاز أمني "الجيش والشرطة ومؤسسات..." يجعل الدولة هشة ويدفع لزيادة وتوسع الجريمة والإرهاب.

التوصيات:

1- زيادة تشجيع المشاركة الشعبية، وتحقيق التوازنات بين السلطات، وحماية موارد الدولة، من أجل إجراء انتخابات عادلة وأكثر شفافية، مع إيجاد برنامج إصلاح سياسي واقتصادي وثقافي ودستوري للخروج من ثقافة النظام الشمولي، من قبل الأحزاب والمستقلين وأهل الاختصاص، حتى تنمو المؤسسة الديمقراطية و تترسخ قيم العدالة والإنصاف كضرورة من ضرورات العدالة الانتقالية، وحتى لا تُسيس العدالة الانتقالية في ليبيا بأن تخضع لدوافع الانتقام والتشفي وتصفية الحسابات.

2- نشر فكرة سيادة القانون في وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وفي الندوات والمؤتمرات وخطب المساجد، باعتبار أن القانون هو الحكم بين الليبيين فلا جهوية أو حزبية تؤثر في استقرارهم الاجتماعي.

3- معالجة قضايا النازحين عن مناطقهم والمهجرين خارج الوطن، وذلك بوضع خطة عملية لعودتهم إلي أرض الوطن.

4- الإسهام في إصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية والإعلامية من أجل حماية حقوق الإنسان والحريات العامة وأمن المواطن والإقليم والهيئة الحاكمة.

5- بناء المستقبل يقتضي الحوار الذي يزيد من نسبة المشاركة السياسية، ويدعم التنمية ويُفعل الثقة بين جميع القوى السياسية ويحد من الإقصاء، وبه يتم تجاوز تراث الاستبداد الذي غالبًا ما أدى إلى التأزم والانغلاق.

قائمة المراجع

أولاً: كتب سماوية:

1- القرآن الكريم.

ثانياً: وثائق:

1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية بالنسبة للمجتمعات في مراحل الصراعات وما بعد الصراعات"، وثيقة الأمم المتحدة رقم23 U.N. Doc. S/616/2004أغسطس 2004، فقرة (2).

2- وثيقة الأمم المتحدة، مفهوم الحق في معرفة الحقيقة، (E/CN4./102/2005/Add1)

ثالثًا: الكتب:

1- ابن خلدون، عبد الرحمن، 1425هـ/2004م، مقدمة ابن خلدون، تحقيق حامد أحمد طاهر، القاهرة: دار الفجر للتراث، ط1

2- ابن فارس، أبي الحسن أحمد،1979م، معجم مقاييس اللغة ج4، بيروت: دار الفكر.

3- ابن الهمام، حمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري كمال الدين، 2003م، شرح فتح القدير ويليه تكملة شرح فتح القدير ج4، تحقيق عبد الرزاق غالب المهدي، القاهرة: دار الكتب العلمية.

4- ابن منظور، محمد بن مكرم، 1968، لسان العرب، المجلد الثامن، بيروت، دار صادر.

5- ابن منظور، محمد بن مكرم، 1997م، لسان العرب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، ج 10.

6- الجرجاني، السيد الشريف، 1938م، التعريفات، القاهرة: شركة مكتبة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.
7- الخازن، علاء الدين علي محمد بن إبراهيم البغدادي، لباب التأويل في معاني التنزيل، ج1.
8- السرخسي، أبوبكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل الحنفي، أصول السرخسي، ج3.
9- الطَّبَري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، ج3.
10- الغزالي، (أبو حامد)، 1964م، ميزان العمل، تحقيق وتقديم: سليمان دنيا، القاهرة: دار المعارف، ط1.
11- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، فصل العين باب اللام، ج14.
12- الكيلاني، عبدالله زيد، 1997م، القيود الواردة على سلطة الدولة في الإسلام وضماناتها، عمان دارالبشير.
13- المنوفي، كمال، 1984، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسية، الكويت: وكالة المطبوعات.
14- فوزي، سامح،2007، السلام الاجتماعي في المجتمع المصري، القاهرة: مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية
15- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، تركية: استانبول، دار الدعوة.

رابعاً: دوريات:

1- شعبان، عبد الحسين، 2013م، مجلة المستقبل العربي، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية العدد 413.

2- غليون، برهان، مجلة بريق، مجلة إلكترونية العدد الأول أكتوبر 2007م، آفاق الديمقراطية في البلاد العربية، في المساءلة الديمقراطية العربية، المؤسسة العربية للديمقراطية.

3- فاسكويز، إيان، ديسمبر 2005، الدور المحوري للحرية الاقتصادية في النظام الديمقراطي، قضايا الديمقراطية

4- مالوكياس، أسيس، 2006م، أنجولا في أعقاب الحرب الأهلية: هل من اتجاه نحو السلام الإيجابي، مختارات منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا-أوسريا، القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، ع2، يناير 2006.

خامساً: مواقع إلكترونية:

1- الأحداث الدامية في بنغازي تلقي بظلال قاتمة على المشهدين الأمني والسياسي في ليبيا، موقع: http://www.menara.ma/ar/2013/07/29/712543

2- الحمروش، فاطمة، ما بعد الربيع العربي، الجزء 3.

الرابط: www.Libya Al-Mostakbal التوقيت:11:31 21/1/2014

3- الظاهري، محمد حسن، 2008م، "ندوة حقوق الإنسان في اليمن دراسة الخطاب الرئاسي بين المنطوق به والمسكوت عنه"، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، 11، 2008/5/12 م. http://www.nhrc-qa.org/ar/event

4- الكوني، إبراهيم، 2012، في بيان جمع توقيع العديد من المثقفين الليبيين، كتاب يحذرون من إعادة إنتاج نظام استبدادي جديد، جريدة الأخبار، العدد 48، 2012/1/11، ص7.

5- البوري، المنصف سفير ليبيا "المنصف البوري" لا صحة لتدخل قطر في الشأن الليبي: http://www.presssolidarity.net/news/ONENEWS/970

6- بسيكري، السنوسي، مايو 2013، ليبيا التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، ص7.

7 - جبريل، محمود، جريدة الأهرام-السياسي. محمود-جبريل-رئيس-تحالف-القوي-الوطنية-الليبية، http://www.ahram.org.eg/News/827/65/211343

8- شلقم يتهم قطر بالاستمرار في تزويد الإسلاميين:
http://awraqarabia.net/main

9- طرابلس تبحث تطوير العلاقات مع واشنطن إخوان ليبيا يطالبون بعدم تدخل قطر والإمارات في الشأن الداخلي.http://www.ahram.org.eg/News/848/31/2151

10- كريتز، تيل ج.، التقدم والتواضع،2006، البحث المتواصل عن العدالة في حالات ما بعد انتهاء الحرب، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ص 4. في مقال دراسة حول الآليات الدولية والمحلية لمحاربة الإفلات من العقاب، الحوار المتمدن- العدد: 1538 - 2/5/2006 - 11:39، المحور: حقوق الانسان.

11-ليبيا، المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا: نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية بلغت 60 فى المائة. الموقع:
http://arabic.people.com.cn/31662/7868482.html

12- ليبيا، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، إحصائية التسجيل الانتخابي لاختيار مجلس النواب في ليبيا 2014.

13- هبوط صادرات ليبيا النفطية 70% - الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/8/1

14- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ليبيا بعد عامين على قيام الثورة. بين مطرقة الفوضى الأمنية وسندان التدخل الأجنبي، تاريخ النشر 13 فبراير 2013م. وانظر: http://www.akhbar-alkhaleej.com/12745/article/7653.html

رابعاً: مراجع إنجليزية:

1- Neil kriz(ed),Transitional justice: How Emerging Democracies Reckon With Former Regimes, Vol.1, (Washington: United Institute of Peace Press, 1995).

2- Jermin O.Mccalpin,Justiceunder constraints: The nature of transnational justice in deeply divided societies, unpublished dissertation (Rhode Island: Brown university, 2006).

3- Neil J.Kritz (Director, Rule of low program, United states institute of peace) Progress and Humility: the ongoing search for past-conflict justice.